

العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية في  
العراق بعد عام 2003 / دراسة اقتصادية  
محاسبية

أ.م.د. عمرو هشام محمد\*

المدرس محمد قاسم\*

**المخلص :**

إن أحد أهم أهداف السياسة النقدية هو تحديد العرض النقدي الذي يتحقق عنده مستوى معين من التوازن الاقتصادي، ولارتباط القاعدة النقدية بالعرض النقدي كونها مؤشراً للسياسة النقدية، ودورها في الاستقرار الاقتصادي لكل بلد والمتمثل في ارتباطها الوثيق بالنظام النقدي، فإن هذه القاعدة تتعرض للتوسع أو الإنكماش، وهذه التقلبات في كمية النقد مصحوبة بآثار مختلفة، قد تكون انكماشية أو توسعية تنعكس بالنتيجة على توزيع الدخل والثروات ومستوى النشاط الاقتصادي. وبالنتيجة نجد أن هناك علاقة طردية بين معدل نمو القاعدة النقدية، وبين أهم العوامل المؤثرة بها كعرض النقد والاحتياطيات الأجنبية.

**Abstract :**

One of the most important goals is to determine monetary supply, which leads to achieve economic balance, regarding to relation between monetary base and monetary supply which these indicators represent monetary policy direction, and their roles in both monetary system and economic stabilization. The main finding is positive relation between rate growth of monetary base from one side and money supply, international reservations and other factors from another side.

**المقدمة:**

نظراً لأهمية القاعدة النقدية كمؤشر للسياسة النقدية، ودورها في الاقتصاد القومي لكل بلد والمتمثل في ارتباطها الوثيق بالنظام النقدي، وتعرض هذه القاعدة للتوسع أو الإنكماش، وهذه التقلبات في كمية النقد لها آثار عديدة انكماشية وتوسعية على توزيع الدخل والثروات ومستوى النشاط الاقتصادي. وبالتالي يصبح هدف السياسة النقدية هو تحديد كمية النقود التي تحقق مستوى معين من التوازن الاقتصادي، الذي يتلاءم مع ظروف النشاط الاقتصادي، وحيث ان المصرف المركزي هو الجهة الوحيدة التي تتولى عملية اصدار العملة وادارة عرض النقود، وكذلك هو المشرف على عملية خلق الودائع المصرفية .

وبناء على ذلك، يصبح البنك المركزي هو المسؤول عن تنفيذ السياسة النقدية باعتباره أعلى سلطة نقدية في البلاد، وبالتالي نجد ان هناك علاقة بين عرض النقد والقاعدة النقدية، والتي قد يكونا متداخلين في المعنى أحياناً.

**مشكلة البحث:** ان السياسة النقدية في العراق كونها احد فروع السياسة الاقتصادية، عانت في السنوات السابقة من تذبذبات في أداءها وعدم فعاليتها، ولتحسين أداء هذه السياسة النقدية لابد من دراسة مسار التطورات لأحد أهم مؤشراتنا وهو ( القاعدة النقدية ) للوصول الى ايجاد أهم العوامل التي أدت الى ضعف أداء السياسة النقدية .

**هدف البحث :** يهدف هذا البحث الى متابعة اجراءات السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي من خلال التركيز على تطور الأداء في أحد مؤشراتنا وهو القاعدة النقدية، وبالتالي تقييم آثارها خلال مدة البحث وبيان مدى فاعليتها من خلال العوامل المؤثرة خلال المدة (2004-2016).

**فرضية البحث :** وجود علاقة طردية بين معدل نمو القاعدة النقدية، وبين أهم العوامل المؤثرة عليها المتمثلة في (العملة خارج المصارف، احتياطات المصارف التجارية، ودائع المؤسسات العامة تحت الطلب) .

**أسلوب البحث:** تحقيقاً لأهداف البحث فقد استخدم فيه كل من أسلوب التحليل الوصفي والكمي معاً، بدأً من تحليل الجوانب النظرية الخاصة بالقاعدة النقدية كأحد مؤشرات السياسة النقدية، ودورها في النشاط الاقتصادي الى جانب دعمه بالمعطيات القياسية الخاصة بالقاعدة النقدية في العراق.

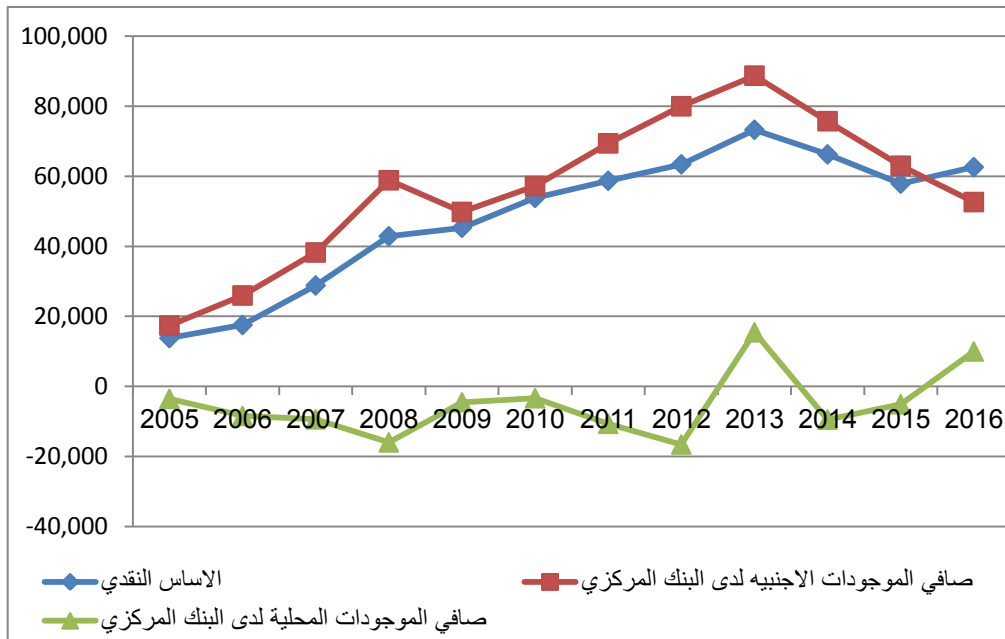
**هيكلية البحث :** يتألف البحث من محورين رئيسين ، الأول يتناول الإطار النظري للقاعدة النقدية ومفهومها وأهدافها وسماتها ، أما المحور الثاني فيركز على التحليل القياسي بين القاعدة النقدية ومكوناتها.

المحور الأول: الإطار النظري للقاعدة النقدية  
أولاً: تعريف القاعدة النقدية

تعرف القاعدة النقدية أو الأساس النقدي على أنها الاحتياطي المصرفي والعملية التي يحتفظ بها الجمهور غير المصرفي ، والقاعدة النقدية غالباً ما تسمى بالنقود العالية القوة -High powered money لأن كل زيادة في القاعدة النقدية تؤدي إلى زيادة وحدات في عرض النقود ، وأن نسبة التغيير في العرض النقدي الى التغيير في الاساس النقدي يطلق عليها بالمضاعف النقدي  $H\Delta ms = m\Delta$ . (العصار والحلي: 2010 ، 71 )

ويمكن تعريف النظام النقدي بأنه مجموعة القواعد والإجراءات التي تحكم توليد النقود في المجتمع ، فإذا كانت وحدة النقود في العراق مثلاً الدينار وكان أساس اصدار هذه الوحدة هي كمية معينة من الذهب الخالص قيل أن النظام النقدي هو نظام الذهب، وإذا كان أساسه فضة مثلاً قيل أن النظام هو نظام الفضة، وإذا كان الفضة ، وإذا كان الفضة والذهب معاً قيل أن أساسه نظام المعدنين، أو أن لم يكن هناك علاقة ثابتة بين معدن من المعادن والوحدة النقدية قيل أن القاعدة هي قاعدة النقود الورقية الالزامية، فالنظام النقدي إذن هو مجموعة القواعد والاجراءات التي تحكم خلق النقود في المجتمع. (داود : 2017 ، 208).

وإن القاعدة النقدية، هي التي من خلالها يستطيع المصرف المركزي أن يتحكم في عرض النقود، هذا ما اكده ساملسون (بأنه ركز على وظيفة المصرف المركزي باعتباره مصرف المصارف، ووظيفته التحكم في القاعدة النقدية التي من خلالها يستطيع أن يتحكم في عرض النقود). (السامرائي ، الدوري: 2013 ، 28).



شكل (1) تطورات الاساس النقدي في العراق للمدة (2005-2016)

المصدر: قسم الاحصاءات ، البنك المركزي العراقي .

أما أهم وظائف وجود القاعدة النقدية في اطار النظام النقدي فهي :

أ - لها بعد محلي، وتتمثل في الهيمنة على القوة الشرائية للنقود من خلال فكرة عرض النقود.  
ب -ولها بعد دولي، وتتمثل في ربط القوى الشرائية لمختلف دول العالم التي تتخذ القاعدة النقدية نفسها . (عبد القادر ، 2010 ، 32).

### ثانياً: أهداف القاعدة النقدية

من واجبات السلطة النقدية ان تضع بعض المعايير الأخرى التي تحدد على اساسها كمية النقود المصدرة عادة ما تكون على شكل أهداف قومية يراد تحقيقها أو المحافظة عليها وفيما يلي بعض هذه الاهداف:

أ. قد يكون الهدف هو تحقيق الاستقرار في مستوى الاسعار ؛ وعلى ذلك فأنها تصدر من النقود تلك الكمية التي حافظ على مستوى الاسعار ثابتاً وبالتالي فأنها تزيد كمية النقود المصدرة مع انخفاض الأسعار وتناقصها مع زيادة الاسعار.

ب. قد يكون الهدف هو تحقيق الاستقرار في مستوى التشغيل ومحاربة البطالة وذلك بزيادة كمية النقود في اثناء الكساد وتناقصها أثناء التضخم ، وقد تلجأ السلطات النقدية في مثل هذه الحالة الى تعزيز الاجراءات الكمية بإجراءات أخرى نوعية تهدف إلى تأخير على نوعية الاستثمارات في المجتمع الى التأثير على اتجاهات الانفاق في المجتمع والتحكم في عرض النقد. (سمحان ، بامن ، 2011 ، 57).

ج. معالجة العجز المزمّن الذي يعاني منه ميزان المرفوعات للدولة وللحد من نزوح الذهب من خلال:

- 1) اتباع سياسة اقتصادية لتشجيع الصادرات.
- 2) وضع سياسة كمركية مناسبة للحد من الواردات.
- 3) استخدام نظام الحصص في التجارة الدولية.
- د. تمويل عملية التنمية الاقتصادية: وهذا الهدف ظهر بعد الحرب العالمية الثانية وانتشار حركة الاتسقلال السياس، ويمكن أن يكون تمويل التنمية جزئياً عن طريق التضخم اي عن طريق زيادة الاصدار النقدي .(البياتي، سمارة:2013، 50)

ثالثاً : سمات القاعدة النقدية ومصادر توليدها :

لعل أهم سمات القاعدة النقدية يمكن تلخيصها بالآتي (الزبيدي:2013، 18) :

1. تخضع حجم القاعدة النقدية لسيطرة البنك المركزي .
2. يعتمد تقسيم القاعدة ما بين العملات واحتياطيات المصرف على ذوق وتفضيل الأفراد وليس المصارف .

والنقطة الأولى : تعطى انطباعاً لوجود جهاز للتحكم تديره السلطات النقدية، وهذا الجهاز

موجود بالفعل .

أما النقطة الثانية : فهي تشير الى إنه باستطاعة الأفراد إذا غيروا تفضيلاتهم نقل النقود من والى احتياطيات الجهاز المصرفي، وبذلك يكون بمقدورهم التأثير على حجم الودائع التي يمكن للجهاز المصرفي توليدها، وتقوم احتياطيات المصارف التجارية بتغطية كمية معينة

من الودائع (عمارة ، 105). وتتمثل الوظيفة الأساسية لقاعدة النقد بـ (قاعدة القيم)، هي المحافظة على القيمة الاقتصادية للنقود ( أي قدرتها الشرائية ) في النطاقين الداخلي والخارجي.

**رابعاً : العوامل المؤثرة على حجم القاعدة النقدية :**

**لعل أبرز هذه العوامل ما يأتي :**

### 1. صافي الأصول الأجنبية :

إن التغيير في صافي الأصول الأجنبية، هو انعكاس لوضع ميزان المدفوعات، فإذا كان الوضع العام لميزان المدفوعات فائضاً، فينعكس ذلك بزيادة الأصول الأجنبية لدى السلطات النقدية، و بالتالي يمكن أن يؤدي الى زيادة القاعدة النقدية والنعكس صحيح، فالعجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى انخفاض في الاحتياطيات الأجنبية، مما قد يؤدي إلى انكماش القاعدة النقدية في حالة بقاء العوامل الأخرى على حالها. إلا إن هذه العلاقة الطردية القائمة بين صافي الأصول الأجنبية والقاعدة النقدية، تتخللها بعض الشوائب في بعض الاقتصاديات وخاصة النفطية منها، حيث يمكن تحييد هذا الأثر في تغيير صافي الأصول الأجنبية على القاعدة النقدية وعملية التحييد هذه تعتمد على السياسة التجارية المتبعة في الدولة . وبذلك فإن امكانية تحييد أثر الأصول الأجنبية على القاعدة النقدية ممكن، حيث يمكن للدولة ألا تنفق هذه الإيرادات وإيداعها في حساباتهم لدى السلطات النقدية، وبذلك فإن الأصول الأجنبية يقابلها زيادة في ودائع الخزانة، إذ أن ودائع الخزانة تخصم من حجم القاعدة النقدية على حجم القاعدة النقدية. (د. أحمد ابريهي علي: 2017 ، 64-65 )

### 2. صافي المستحقات على الخزانة :

إن التغييرات التي تطرأ على بند صافي المستحقات على الخزانة، هي نتيجة لتغيير الائتمان الممنوح للخزانة من قبل السلطات . من جهة أخرى، حيث أن صافي المستحقات على الخزانة يؤثر على حجم القاعدة النقدية في العديد من الدول النامية، وذلك لأن بعض هذه الدول تنفق أكثر من إيراداتها، مما يؤدي إلى عجز في ميزانياتها العامة، وبذلك تقوم السلطات النقدية باللجوء إلى تمويل هذا العجز في غياب الاسواق المالية في معظم هذه الاقتصاديات .

وبذلك فإن أي زيادة في الائتمان الممنوح من قبل السلطات النقدية على الخزانة العامة ، ومع ثبات العوامل الأخرى ، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة في حجم القاعدة النقدية ، وبالتالي زيادة عرض النقد ومن ثم إلى ارتفاع المستوى العام لأسعار . (الشمري: 1999، 188)

### 3. صافي المستحقات على القطاعات الأخرى :

يتغير هذا البند نتيجة للتغييرات التي تطرأ على الائتمان المقدم للمؤسسات العامة من قبل السلطات النقدية ، وكذلك حجم ودائع هذه المؤسسات لدى النقدية. وترجع أهمية هذا البند في تأثيره على القاعدة النقدية وعلى الهيكل التنظيمي للاقتصاد الوطني ، فكلما توسعت قاعدة القطاع العام داخل هذا الهيكل التنظيمي ، كلما زاد احتمال قيام هذه المؤسسات العامة بالاقتراض من السلطات النقدية مما يؤدي عادة - مع ثبات العوامل الأخرى - إلى زيادة القاعدة النقدية وبالتالي زيادة عرض النقد.

## 4. مستحقات على المصارف التجارية :

تقوم السلطات النقدية بدور المقرض الأخير، حيث تقوم بتقديم الائتمان للمصارف التجارية في هيئة قروض وسلف لمواجهة أي تطورات مالية، ومن خلال هذه العملية يمكن للسلطات النقدية أن تؤثر على حجم القاعدة النقدية . فإذا رغبت هذه السلطات في تنشيط الاقتصاد تقوم بإقراض المصارف التجارية، مما يؤدي إلى زيادة القاعدة النقدية، ومع ثبات العوامل الأخرى ومن ثم زيادة في عرض النقود والعكس صحيح . (حسون: 2015، 24)

## 5. صافي البنود الأخرى :

يتضمن هذا البند جميع الخصوم التي لا تدخل ضمن مكونات القاعدة النقدية، مثل حسابات رأس المال والاحتياطي العام وبعض الأصول والخصوم غير المصنفة.

## 6. العملة في التداول :

وتمثل العملة في التداول المطلوبات النقدية، في حين تعتبر المكونات الباقية لجانب المطلوبات، مطلوبات غير نقدية، لهذا فإن العملة في التداول تتأثر بالموجودات والمطلوبات غير النقدية. وترتبط العملة في التداول بعلاقة طردية مع جانب الموجودات وبالعلاقة عكسية مع جانب المطلوبات غير النقدية، وترتبط العملة في التداول بعلاقة طردية مع جانب الموجودات وبالعلاقة عكسية مع جانب المطلوبات النقدية ، بمعنى انخفاض جانب المطلوبات غير النقدية يؤدي إلى زيادة العملة في التداول ، وبالتالي زيادة الموجودات يؤدي إلى زيادة العملة المتداولة والعكس صحيح أيضاً. (الشمري: 1999، 187).

ويمكن ملاحظة هاتين العلاقتين من المعادلة الآتية والتي توضح مكونات جانبي الرصيد النقدي :

$$\text{احتياطيات المصارف التجارية} + \text{العملة في التداول} = \text{الرصيد النقدي}$$

$$\text{أي أن الرصيد النقدي} =$$

السندات + الخصومات + الذهب و وحدات حقوق السحب الخاصة + العملة + الأصول الأخرى + صافي البنود السائلة - ودائع الحكومة - الودائع الأخرى - خصوم أخرى وحسابات رأس المال .

السنوات	الودائع الجارية لدى المصارف ١	صافي العملة في التداول ٢	عرض النقد بالمعنى الضيق (٣=٢+١)	الأساس النقدي I.D = تريليون	سرعة دوران النقود ==	الاحتياطيات الدولية (تريليون I.D)
2004	2985681	7162945	10148626	N.A	٤.٧	11,0
2005	2286288	9112837	11399125	N.A	٥.٤	17,9
2006	4491961	10968099	15460060	N.A	٦.١	26,4
2007	7489467	14231700	21721167	N.A	٤.٩	38,1
2008	9697432	18492502	28189934	42.8	٥.٥	59,1
2009	15524351	21775679	37300030	45.2	٣.٥	59,5
2010	27401297	24342192	51743489	53.8	٣.١	59,5
2011	34186568	28287361	62473929	58.6	٣.٣	71,6
2012	33142224	30593647	63735871	63.3	٣.٩	80,1
2013	38835511	34995453	73830964	73.2	٣.٦	90,7
2014	36620855	36071593	72692448	66.2	٣.٤	77,6
2015	30580169	34855256	65435425	57.8	٣.٢	62,9
2016	25501500	45231500	70733000	62.5	٣.٠	52,8

المصدر: \*أحمد ابراهيم علي ، مالية البنك المركزي والاحتياطيات الدولية ، مجلة الدراسات النقدية والمالية ، البنك المركزي العراقي، عدد خاص ، كانون الأول /2017 ، ص57.

\*\* نرمين معروف غفور، تأثيرات عرض النقود وسرعة دورانها على معدلات التضخم في العراق، 2013، مجلة دنائير، العدد السابع ص24

- تقرير الاقتصاد العراقي ، وزارة التخطيط ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، جمهورية العراق، بغداد ، 2017 ، ص 59 .

المحور الثاني: قياس العلاقة السببية بين العرض النقدي والاساس النقدي

لقياس العلاقة السببية لابد من إجراء اختبارات السكون للسلسلة الشهرية لكل من العرض النقدي والاساس النقدي، وإجراء اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات المذكورة وفق الآتي :

أولاً : اختبار سكون السلسلة الزمنية للعرض النقدي والاساس النقدي

لبيان سكون السلسلة الزمنية ( البيانات الشهرية وعدد المشاهدات 157 مشاهدة ) نعتمد اختبارات جذر الوحدة Unit Root Test التي تعد من الاختبارات المهمة لبيان وتوضيح سكون السلسلة الزمنية لكل متغير اقتصادي والتي تقسم الى اختبارين هما اختبار ديكي فولر

البسيط والموسع Augmented Dickey-Fuller واختبار فيلبس بيرون  
( Philips-Perron).

### 1 - اختبار ديكي فولر البسيط و الموسع Augmented Dickey-Fuller

ولإجراء اختبار ديكي- فولر الموسع على السلسلة الزمنية (بيانات شهرية) المتغيرات الاقتصادية كلاً على حدة، فقد تم اختبار سكون السلسلة للعرض النقدي والاساس النقدي للمستوى والفرق الاول ( بحد ثابت او بحد ثابت و اتجاه عام ) عند مستوى ٥٪ اذ كانت السلسلة الزمنية للعرض النقدي، والاساس النقدي للمستوى العام جدول(1) غير ساكنة اي أن القيمة الحرجة أكبر من القيمة المحتسبة، وتعاني من جذر الوحدة اي قبول فرضية العدم ( $H_0 : B = 0$ ) القائلة بوجود مشكله جذر الوحدة و رفض الفرضية البديلة ( $H_0 : B \neq 0$ )؛ بينما السلسلة الزمنية في الفرق الاول كانت ساكنة للعرض النقدي والاساس النقدي، بمعنى السلسلة الزمنية مستقرة اي ان القيمة المحتسبة اكبر من القيمة الحرجة، ولا تعاني من جذر وحدة مما يعني رفض فرضية العدم ( $H_0 : B = 0$ ) القائلة بوجود مشكله جذر الوحدة و قبول الفرضية البديلة ( $H_0 : B \neq 0$ ) التي تنص على السكون السلسلة الزمنية كما موضح في الجدول (2).

جدول(2) اختبار D.F للسلسلة الزمنية في المستوى العام (2004-2016)

Time series	Level		Integration
	الحد الثابت a	الاتجاه العام a + b	
العرض النقدي DE	0.9619	0.4415	I (0)
الاساس النقدي MB	1.6423	0.4435	I (0)
Critical Values			Prob.*
5%	2.8799	3.4388	1 . 0000

المصدر: من عمل الباحثين

جدول(3) اختبار D.F للسلسلة الزمنية في الفرق الاول(2004-2016)



Time series	Level		Integration
	A	A + B	
DE العرض النقدي	11.3320	11.3514	I (0)
MB الاساس النقدي	12.3613	12.5310	I (0)
Critical Values			Prob.*
5%	2.8800	3.4390	0 . 0000

المصدر: من عمل الباحثين

## 2 - اختبار فيليبس - بيرون ( Philips-Perron )

و لأجراء اختبار فيليبس - بيرون على السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية كلاً على حدة، فقد تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للعرض النقدي و الاساس النقدي للمستوى والفرق الاول ( بعد ثابت او بعد ثابت و اتجاه عام) عند مستوى (5%)، اذ كانت السلسلة الزمنية بين العرض النقدي والاساس النقدي للمستوى العام غير ساكنة، اي ان القيمة الحرجة اكبر من القيمة المحتسبة، وتعاني من جذر الوحدة اي قبول فرضية العدم ( $H_0 : B = 0$ ) القائله بوجود مشكلة جزر الوحدة و رفض الفرضية البديلة ( $H_1 : B \neq 0$ )، بينما السلسلة الزمنية في الفرق الاول للعرض النقدي و الاساس النقدي ساكنة. اي السلسلة الزمنية مستقرة، اي ان القيمة المحتسبة اكبر من القيمة الحرجة، ولا تعاني من جذر الوحدة، مما يعني رفض فرضية العدم ( $H_0 : B = 0$ ) القائله بوجود مشكلة جذر الوحدة و قبول الفرضية البديلة ( $H_1 : B \neq 0$ ) التي تنص عليها في الجدولين (4)(5).

جدول (4) اختبار P.P للسلسلة الزمنية في المستوى العام (2016-2004)

Time series	Level		Integration
	A	A + B	
DE العرض النقدي	0.9471	0.5233	I (0)
MB الاساس النقدي	1.6892	0.3836	I (0)
Critical Values			Prob.*
5%	2.8799	3.4388	0 . 9988

المصدر: من اعداد الباحثين

جدول (5) اختبار P.P للسلسلة الزمنية في الفرق الاول (2016-2004)

Time series	Level		Integration
	A	A + B	
العرض النقدي DE	11.3329	11.3420	I (1)
الاساس النقدي MB	12.3613	12.5692	I (1)
Critical Values			Prob.*
5%	2.8800	3.4390	0 . 0000

المصدر: من عمل الباحثين

### ثانياً : اختبار منهجية التكامل المشترك بين العرض النقدي والاساس النقدي

اثبتت اختبارات جذر الوحدة Unit Root Test الخاصة بالسكون السلسلة الزمنية اختبار ( ديكي فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller و اختبار فيليبس بيرون Philips-Perron ) والذي اثبتت استقرارية السلاسل الزمنية في الفرق الاول بين العرض النقدي والاساس النقدي حسب اختبار ديكي فولر الموسع و اختبار فيليبس بيرون، وسيتم اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية جوهانسن - جيسليوس ( Johansen- Juselias التي تعد من أفضل الطرق المستخدمة لتقدير متجه التكامل المشترك والتأكد من أحاديته بالاستناد الى اختبار الاثر  $(\lambda test)$  Trace Test و اختبار الامكان الاعظم Maximum Value  $(\lambda max)$  للذان يوضحان وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية عينة البحث ( المدة 13 سنة والبيانات شهرية وبعدد مشاهدات 157 شهر).

يوضح الشكل (2) نتائج اختبار الاثر  $(\lambda test)$  Trace Test لتحليل العلاقة الطويلة الامد بين العرض النقدي والاساس النقدي، حيث يبين اختبار الاثر ان القيمة المحسوبة (44.10950) اكبر من القيمة الحرجة (15.49471) عند مستوى (5%)، وهذا يعني رفض فرضيه العدم ( $H_0 : B = 0$ ) مفادها عدم وجود اي متجه للتكامل المشترك بين العرض النقدي و الاساس النقدي و قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود متجهة او اكثر من متجهات التكامل المشترك، وكذلك يفصح اختبار الاثر  $(\lambda test)$  Trace Test عن وجود متجه ثاني للتكامل المشترك، حيث ان القيمة المحسوبة (20.55452) اقل من القيمة الحرجة (3.841466) عند مستوى (5%) وهكذا توجد علاقة بالتكامل المشترك بين العرض النقدي والاساس النقدي طيلة مدة البحث .

ويبين الجدول ذاته نتائج اختبار الامكان الاعظم Maximum Value  $(\lambda max)$  لتحليل العلاقة طويلة الامد بين العرض النقدي و الاساس النقدي حيث يبين اختبار الاثر ان القيمة المحسوبة (16.8448) اكبر من القيمة الحرجة (11.2248) عند مستوى (5%)، وهذا يعني رفض فرضيه العدم ( $H_0 : B = 0$ ) مفادها عدم وجود اي متجه تكامل مشترك بين العرض النقدي و الاساس النقدي و قبول الفرضية البديلة ( $r \neq 0$ ) او ( $r \neq 0$ ) القائلة ،

بوجود منتج او اكثر من متجهات التكامل المشترك، وكذلك يفصح اختبار الامكان الاعظم Maximum Value ( $\lambda_{max}$ ) عن عدم وجود متجه ثاني التكامل المشترك، حيث ان القيمة المحتسبة (0.0192) اقل من القيمة الحرجة (4.1299) عند مستوى (5%) وهكذا توجد كما موضح في الشكل (2).

### جدول (6) علاقة التكامل المشترك بين العرض النقدي والاساس النقدي 2016-2004

Date: 04/28/18 Time: 09:48

Sample (adjusted): 2004M07 2017M01

Included observations: 151 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: DMS DMB

Lags interval (in first differences): 1 to 4

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesize
				d No. of CE(s)
0.0000	15.49471	44.10950	0.144435	None *
0.0000	3.841466	20.55452	0.127264	At most 1 *

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

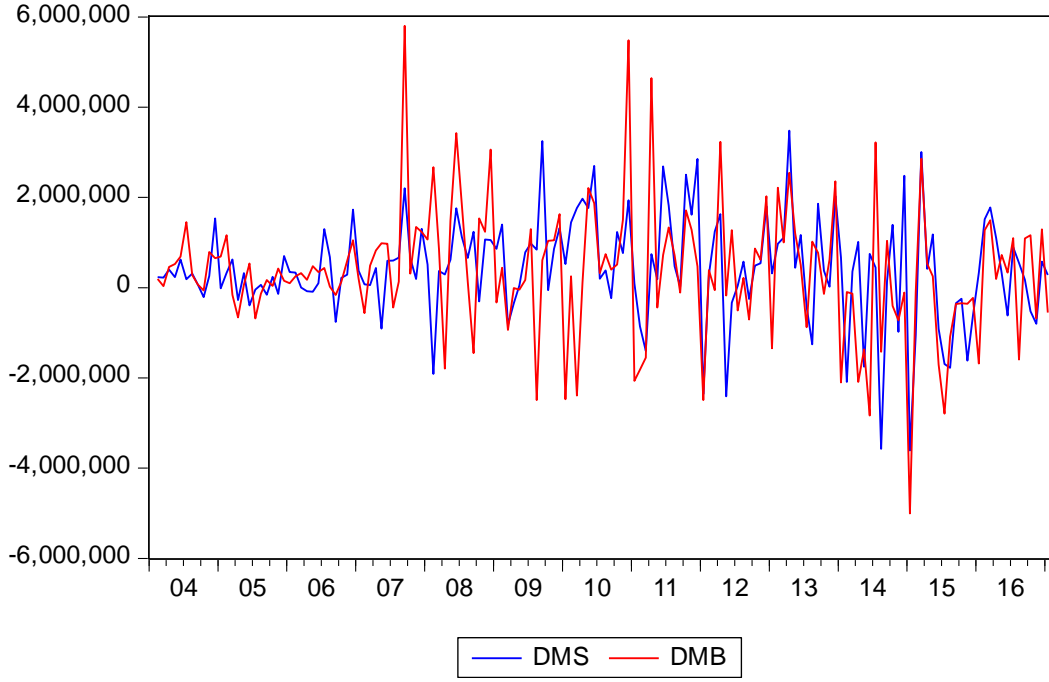
Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesize
				d No. of CE(s)
0.0013	14.26460	23.55498	0.144435	None *
0.0000	3.841466	20.55452	0.127264	At most 1 *

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

## شكل (2) العلاقة طويلة الاجل بين الاساس النقدي (DMB) والعرض النقدي (DMS)



ثالثاً: اختبار السببية وفق نموذج متجه تصحيح للعرض النقدي و الاساس النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2016-2004):

أن السبب لاختبار اختبار إنموذج متجه تصحيح الخطأ Vector Error Correction Model هو لمعرفة وجود العلاقة التوازنية الطويلة الامد بين المتغيرات واتجاه هذه العلاقة، بمعنى ما هو المتغير الذي يتسبب بتغير المتغير الآخر، وبتعبير أدق ومن منطلق متغيرات البحث هل العرض النقدي يؤثر في الاساس النقدي أو العكس، أم هناك علاقة ارتدادية بين المتغيرات؟

تظهر نتائج اختبار متجه تصحيح الخطأ بوجود علاقة توازنية طويلة الامد باتجاه واحد، تنتج من العرض النقدي الى الاساس النقدي خلال مدة الدراسة، إذ أن معلمة حد الخطأ ( اختبار T) للاساس النقدي سالبة ومعنوية، وإن تصحيح الخطأ في حال حدوث اختلال في التوازن يتم خلال شهرين ونصف تقريبا حيث (البيانات الشهرية) ولا توجد علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات في اي مدة ارتداد أولى أو ثانية، وكما مبين في الجدول(7).

جدول (7) نموذج متجه تصحيح الخطأ Vector Error Correction Model

Vector Error Correction Estimates  
Date: 04/28/18 Time: 09:54  
Sample (adjusted): 2004M05 2017M01  
Included observations: 153 after adjustments  
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	CointEq1	Cointegrating Eq:
	1.000000	DMS(-1)
	-2.214781 (0.22758) [-9.73206]	DMB(-1)
	381102.3	C
D(DMB)	D(DMS)	Error Correction:
0.584251 (0.07587) [ 7.70085]	0.078522 (0.06629) [ 1.18452]	CointEq1
-0.486077 (0.10641) [-4.56794]	-0.696319 (0.09298) [-7.48918]	D(DMS(-1))
-0.205407 (0.09980) [-2.05825]	-0.462982 (0.08720) [-5.30955]	D(DMS(-2))
0.284572 (0.13371) [ 2.12832]	0.169640 (0.11683) [ 1.45206]	D(DMB(-1))
0.196729 (0.09387) [ 2.09585]	0.172473 (0.08202) [ 2.10292]	D(DMB(-2))
-8094.837 (120393.) [-0.06724]	-2690.174 (105194.) [-0.02557]	C
0.500508 0.483518	0.330616 0.307848	R-squared Adj. R-squared

3.26E+14	2.49E+14	Sum sq. resids
1489134.	1301138.	S.E. equation
29.45978	14.52099	F-statistic
-2388.734	-2368.086	Log likelihood
31.30371	31.03380	Akaike AIC
31.42255	31.15264	Schwarz SC
-6610.418	-760.8497	Mean dependent
2072079.	1563949.	S.D. dependent

جدول (8) العلاقات السببية بين العرض النقدي والاساس النقدي.

**VAR Model:**

$$D(DMS) = A(1,1)*(B(1,1)*DMS(-1) + B(1,2)*DMB(-1) + B(1,3)) + C(1,1)*D(DMS(-1)) + C(1,2)*D(DMS(-2)) + C(1,3)*D(DMB(-1)) + C(1,4)*D(DMB(-2)) + C(1,5)$$

$$D(DMB) = A(2,1)*(B(1,1)*DMS(-1) + B(1,2)*DMB(-1) + B(1,3)) + C(2,1)*D(DMS(-1)) + C(2,2)*D(DMS(-2)) + C(2,3)*D(DMB(-1)) + C(2,4)*D(DMB(-2)) + C(2,5)$$

**VAR Model - Substituted Coefficients:**

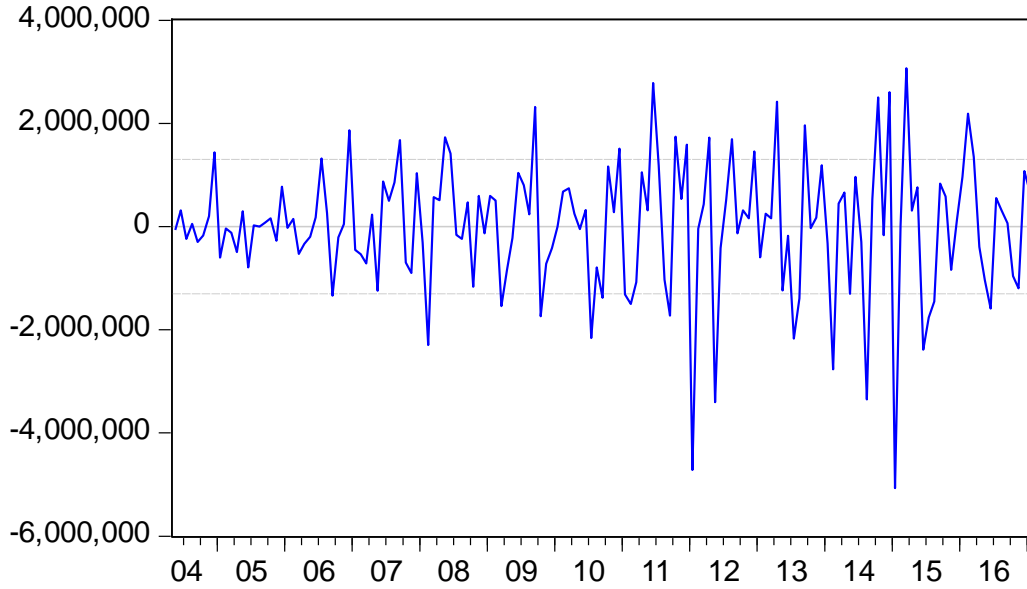
$$D(DMS) = 0.0785223266583*( DMS(-1) - 2.21478097795*DMB(-1) + 381102.340007 ) - 0.696318765515*D(DMS(-1)) - 0.462982421046*D(DMS(-2)) + 0.169640498461*D(DMB(-1)) + 0.172473380539*D(DMB(-2)) - 2690.17419$$

$$D(DMB) = 0.584251112469*( DMS(-1) - 2.21478097795*DMB(-1) + 381102.340007 ) - 0.486076695366*D(DMS(-1)) - 0.205406787688*D(DMS(-2)) + 0.284571905397*D(DMB(-1)) + 0.196729319522*D(DMB(-2)) - 8094.83683735$$

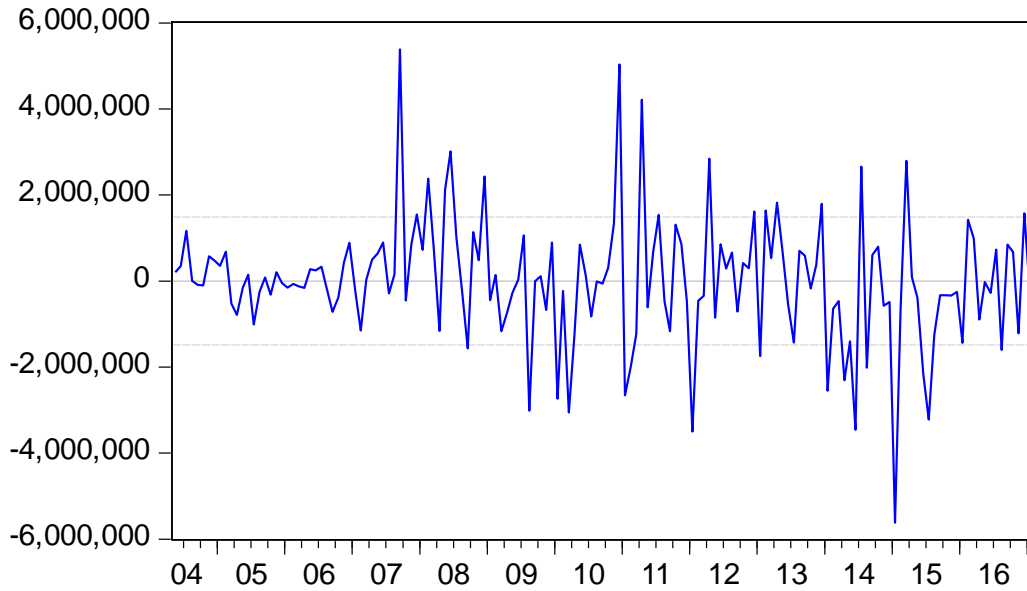
شكل (3) وشكل (4)

يوضحان التذبذبات في عرض النقد والاساس النقدي للمدة (2004-2016)

DMS Residuals

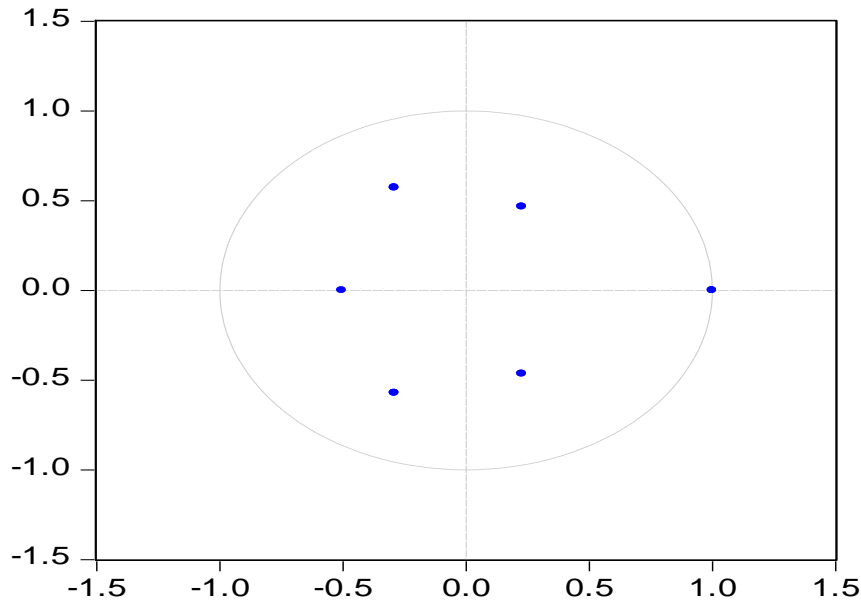


DMB Residuals



## دائرة جودة كفاءة النموذج توضح ان النموذج المقدر معنوي.

## Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



## الاستنتاجات:

لقد توصل البحث لعدة استنتاجات على المستوى النظري وكذلك على المستوى التطبيقي .

## اولا : على المستوى النظري

1. يتضح لنا أن مكونات القاعدة النقدية؛ تشمل الاحتياطي المصرفي والعملية التي يحتفظ بها الجمهور غير المصرفي، وتسمى القاعدة النقدية بالنقود العالية القوة لأن كل زيادة في القاعدة النقدية تؤدي الى زيادة وحدات في عرض النقد .
2. هنالك العديد من المؤشرات في القاعدة النقدية؛ والتي تشمل عرض النقد، وسرعة دوران النقد، وانتقال المضاعف النقدي، وأن أهم مؤشر في القاعدة النقدية في الواقع الاقتصادي هو عرض النقد والذي يبين سرعة التداول .
3. يعد مؤشر سرعة دوران النقد من أهم المؤشرات في القاعدة النقدية في الواقع الاقتصادي العراقي؛ والذي شهد ارتفاعاً بعد عام 2004، ليصل ذروته في عام 2006 عند 6 دورات، ثم شهد تراجعاً كبيراً إذ بلغ ما يقارب 3 دورات بعد عام 2014، أما مدة البحث فيمكن تقسيمها لقسمين رئيسيين؛ فالمدة الاولى من (2004 - 2008) وكان متوسط سرعة دوران النقد 5.32 دورة بسبب ارتفاع اسعار النفط والتوسع في الانفاق العام، اما المدة الثانية (2009 - 2014) فقد كان متوسطها عند 3.4 والتي شهدت انخفاضاً في معدلات التضخم، ثم شهدت السنتين المتبقيتين (2015-2016) ادنى مستوى لها عند 2016 مقدرةً بـ 3.1 دورة.



كما تعد عمليات السوق المفتوحة من المؤشرات المهمة غير المباشرة على القاعدة النقدية لكنها تؤثر في الاحتياطات البنوك التجارية، والتي تتم من خلال عمليات البيع والشراء المسيطرة عليها من قبل البنك المركزي، ومن خلالها تؤثر بشكل مباشر على القاعدة النقدية في الواقع الاقتصادي العراقي.

### ثانياً: استنتاجات المستوى التطبيقي

1. لقد تم إثبات فرضية البحث التي قدمت، وتنص على وجود علاقة طردية بين معدل نمو القاعدة النقدية، وبين أهم العوامل المؤثرة بها المتمثلة بعرض النقد .
2. أن اختلالات الاجل القصير لعرض النقد تصحح على الاجل الطويل من قبل الاساس النقدي، والعكس صحيح أي تكامل باتجاهين .
3. أما عن السببية؛ فقد توصل الباحثان الى أنه في الاجل القصير لا توجد تأثيرات لعرض النقد والاساس النقدي، ولكن تكون التأثيرات السابقة للقاعدة النقدية ، وهي المؤثر على التأثيرات اللاحقة لعرض النقد .
4. التغييرات تكون ضمن دائرة جودة كفاءة النموذج، لذا فإن النموذج المقدر يكون معنوياً.

### التوصيات : يمكن إجمال أهم التوصيات بالآتي

1. يجب ان يكون هناك تكامل وتناسق بين السياسة المالية (متمثلة بوزارة المالية العراقية) و السياسة النقدية (متمثلة بالبنك المركزي العراقي ) دون التقاطع بينهما.
2. المحافظة على استقلالية السياسة النقدية بالعراق المتمثلة بالبنك المركزي مع تركيز الاهتمام على إدارة الاحتياطات الدولية بشكل كفوء من ناحية، و استخدامه في اوقات الأزمات المالية بشكل مناسب.
3. يجب ان يتم التحكم بالقاعدة النقدية وعناصرها بطريقة لا تؤثر على توليد ضغوط تضخمية أو انكماشية في الاقتصاد العراقي ، وأن يكون نمو عرض النقد بشكل يلبي حاجات توسع الاقتصاد العراقي لا لأسباب غير اقتصادية.
4. استخدام أساليب ومعايير المحاسبة الحديثة في المصارف العراقية ومحاولة جذب الادخارات وتنمية الودائع في القطاع المصرفي وتطوير وسائل الدفع للأفراد والمدخرين.

المصادر:

1. حسين محمد سمحان، اسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، جامعة الزرقاء، الأردن ، 2011.
2. زكريا الدوري، يسرى السامرائي ، البنوك المركزية و السياسات النقدية ، دار اليازوري العلمية، 2013 .
3. ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دارزهران للنشر والتوزيع عمان ، 1999.
4. منير اسماعيل ابو شاور ، امجد عبد المهدي ، نقود وبنوك ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2010.
5. رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء، عمان ، الأردن، 2010.
6. حسام علي داود ، مبادئ الاقتصاد الكلي دار المسيرة ، عمان، الأردن 2014 .
7. طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، النقود والبنوك والتغيرات الاقتصادية المعاصرة دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2013.
8. السيد متولي عبد القادر ، اقتصاديات النقود والبنوك ، دار الفكر ، عمان ، الأردن، 2010.
9. د. محمود محمد داغر، البنك المركزي العراقي ومواجهة الصدمة 2014-2017 ، مجلة الدراسات النقدية والمالية ، البنك المركزي العراقي، عدد خاص ، كانون الأول / 2017
10. د. أحمد ابراهيم علي ، مالية البنك المركزي والاحتياطات الدولية ، مجلة الدراسات النقدية والمالية ، البنك المركزي العراقي، عدد خاص ، كانون الأول / 2017 .
11. فالح نغميش مطر الزبيدي ، التغيرات في العوامل المؤثرة في عرض النقود وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي، اطروحة دكتوراه كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية، 2013.
12. نرمين معروف غفور، تأثيرات عرض النقود وسرعة دورانها على معدلات التضخم في العراق، 2013، مجلة دنانير، العدد السابع
- www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=122660،
13. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية للسنوات ( 2004 - 2018) .